

الفصل الثامن

إيران بين التشيع والليبرالية

الدكتور

ضيف الله بن محمد الضحيان

جامعة الملك سعود - الرياض

إيران بين التشيع والليبرالية

د. ضيف الله الضعيفان

رضا خان يؤسس للحكم الدكتاتوري لآل بهلوي:

بعد أن أمضى سنوات يعمل في مطاعم طهران ومقاهيها؛ انضم الشاب فارغ الطول إلى سلك الجندية في الجيش الإيراني؛ فعين مشرفاً على إسطول المعسكر ومسؤولاً عن الدواب فيه. ترقى «رضا خان» في سلم الرتب العسكرية في الجيش سريعاً حتى أصبح رئيساً لأحدى الثكنات العسكرية في طهران، ثم رئيساً لمعسكر همدان أكبر وحدة عسكرية في الجيش الإيراني.

في ظل ضعف الملك «أحمد شاه» آخر ملوك «أسرة قاجار»؛ رأت بريطانيا في رضا خان الرجل المناسب لصد أطماع النظام الشيوعي الجديد في روسيا المجاورة لإيران، فساعدته على دخول طهران عام ١٩٢١م بوحدة العسكرية لقلب نظام الحكم ويصبح رئيساً للوزراء، ومن ثم أرغم الملك «أحمد شاه» على التنازل عن العرش ليصبح هو شاه إيران في عام ١٩٢٥م، حيث غير اسم عائلته إلى بهلوي، وعين ابنه «محمد رضا» ولياً للعهد.

منذ ذلك التاريخ وحتى تنازله عن الحكم مرغماً لابنه ولي العهد عام ١٩٤١م على يد الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية؛ حكم «رضا شاه» - كما سُمي نفسه - إيران بنظام عسكري قمعي، سعى خلاله إلى انتزاع المجتمع الإيراني من قبضة رجال الدين بفرض علمانية الدولة؛ ضارباً عرض الحائط بأهم مبادئ «الثورة الدستورية» عام ١٩٠٦م التي نصّت على تشكيل هيئة دينية عليا من خمسة من كبار علماء المذهب الشيعي الذين يحملون لقب «آية الله العظمى»، تعرض عليهم مشاريع القوانين قبل عرضها على البرلمان الملكي؛ للتأكد من أنها لا تتعارض مع أحكام الإسلام حسب المذهب الاثنا عشري.

كان «رضا شاه» أسير الإعجاب بشخصيتي زعيمين بارزين من زعماء ذلك العصر؛ هما «أدولف هتلر» و«كمال أتاتورك»؛ فنقل عنهما سياسة العنف في فرض برامجه الإصلاحية - حسب زعمه - التي كان يحاول من خلالها أن يدخل إيران إلى رحاب العصر الجديد؛ دون أن يأخذ في اعتباره - بحكم ثقافته المحدودة - الطبيعة المعقدة للمجتمع الإيراني القائم على تعدد الأقليات العرقية والدينية، وتسوده تقاليد القبليّة والإقطاعية الراسخة، وتسيطر عليه طبقة ما يُسمّى برجال الدين الشيعة الذين يجدون الطاعة المطلقة من فئات كثيرة من الشعب الإيراني كما تقتضيه مبادئ المذهب الشيعي.



لقد جهل أو تجاهل «رضا شاه» كل هذه الاعتبارات تماماً؛ كما تجاهل وضع المرأة الإيرانية التي حاول بعد سنة واحدة فقط من اعتلائه عرش إيران أن يرغمها على التخلي عن زيتها التقليدي المعروف بـ «الشادور»؛ مخولاً رجال الشرطة أن يبتزعوها عنها بالقوة إذا خرجت به إلى الشارع؛ مكرهاً إيّاها على ارتداء الزي الأوروبي والاختلاط بالرجال في المسارح والمراقص والمساح والمخيمات، وقد كانت زوجته أول من كشفت عن رأسها في احتفال رسمي. وكان يقول عن فعله ذلك: «لم أعد أطيع أن أرى بلادي وقد ملأت شوارعها بالغربان السود».

وفي عام ١٩٢٧م ألغى «رضا شاه بهلوي» أحكام الشريعة الإسلامية، واستبدل بها قانوناً مدنياً وآخر للعقوبات مستمدّين من القانون الفرنسي.

كباقي الأنظمة القمعية في القديم والحديث؛ اعتمد «بهلوي - الأب» اعتماداً مطلقاً على الجيش، فضعف من عدد أفراد ثلاثة أضعاف، وضايف من ميزانيته خمس مرات؛ فكانوا هم سادة البلاط الإمبراطوري، وحراس العرش بهلوي، وأصحاب المناصب العليا في الدولة، وأقطعهم الأرضين، وخلع عليهم الهبات، حتى تكونت طبقة الإقطاعيين والأرستقراطيين التي كانت تمثل ١٪ من مجموع الشعب الإيراني؛ لكنها تتحكم وتستأثر بـ ٨٠٪ من موارد البلاد وثرواتها، وكان أفراد الأسرة بهلوية المالكة يأتون على رأس هذه الطبقة؛ بمخصصاتهم السنوية وقصورهم الضخمة وسياراتهم الفارهة وطائراتهم الخاصة ويخوتهم ومجوهراتهم؛ فضلاً عن تعدياتهم على أفراد الشعب وإطلاق أيديهم في ممتلكاتهم وحقوقهم دون مراعاة لقانون أو رادع من قضاء.

وقد صاحب هذا الطغيان بهلوي في عهد رضا خان إغلاق كثير من المدارس الدينية، وإلغاء اللغة العربية من التعليم وفرض اللغة الفارسية، واضطهاد علماء الدين وتنفير الناس منهم وجعلهم مصدر شؤم وبلاء في أعين الناس.

محمد رضا بهلوي على خطى الديكتاتورية:

وبعد وصوله إلى العرش عام ١٩٤١م ورث الشاه «محمد رضا بهلوي» الذي صنّع على أعين المخبرات البريطانية ممثلة بعميلها «مسيو براون»؛ ورث عن أبيه «رضا خان» إرثاً ضخماً من العنف والطغيان، فلم يستطع التحرر من أخطاء أبيه وقسوته رغم ضعف شخصيته.

وفي عام ١٩٤٨م اعترف «محمد رضا بهلوي» بدولة إسرائيل وأقام علاقات متينة معها، وكان الخبراء اليهود والبهاثيون يشتغلون في بلاط الشاه وفي الجيش والأمن ووزارات الاقتصاد والزراعة والتجارة والإعلام، وغيرها من الأجهزة الحكومية ذات الثقل الاقتصادي والتوجيهي في إيران.

وبعد أن أجبر شيوعيو «حزب تودة» والقوميون بزعامة رئيس الوزراء «محمد مصدّق» الشاه على مغادرة البلاد عام ١٩٥٣م؛ أعاده الأمريكان والبريطانيون إلى العرش الإمبراطوري بعد أن أطاحوا بحكومة مصدّق،



فأصبح «الشاه» أسيراً لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A) لا يعصي لها أمراً، فسمح لها بإقامة مركزين للتنصت فوق الأرض الإيرانية المطلّة على مواقع الصواريخ السوفيتية في وسط آسيا، وجعلت منه أميركا شرطياً لها في المنطقة؛ فساعدته على بناء جيشه الضخم الذي تمّ تسليحه بأحدث ما أنتجته المصانع الأمريكية من السلاح، وكان الشاه ينفق عليه ثلث ميزانية الدولة تسليحاً وتدريباً وإغداقاً للأموال على كبار ضباطه. كما ساعدته على إنشاء جهاز مخابراته (السافاك) سيئ السمعة، والذي أشرف على إنشائه خبراء من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A) وجهاز المخابرات الإسرائيلي (الموساد)، ويعتمد على أدق وأحدث أجهزة التنصت والتجسس، ويوجد رجاله في كل مدينة وقرية ومؤسسة إيرانية في الداخل، وفي كل سفارة أو بلدة يوجد بها إيرانيون في الخارج، وبلغت قسوة وبشاعة عملياته حد الأساطير!

وفي الإطار الديني والقومي عمل الشاه «محمد رضا بهلوي» على إحياء أمجاد الفرس، وكان يرى أن مبادئ الدين المجوسي كافية لإسعاد البشرية وليست بأقل من المبادئ التي جاء بها الإسلام. وفي الوقت الذي اضطهد الشاه الأقليات غير الفارسية في إيران، كالعرب والأكراد والتركمان والبلوش؛ فقد قرب اليهود والنصارى والبهايين، ومنحهم الامتيازات في المناصب والهيئات والقرب من البلاط البهلوي، حتى إن شقيقته الكبرى «شمس» ارتدت عن الإسلام واعتنقت النصرانية على يد «بولس الثاني» عام ١٩٥٥م، وبنت كنيسة في قصرها، واعتزت بحمل الصليب ونشر النصرانية بين الناس!

وعلى صعيد الفساد الأخلاقي والمالي؛ فقد فتح الشاه الباب على مصراعيه لصنوف الفساد والانحلال؛ فتفشى الإلحاد بين الشباب وانتشرت المخدرات، وكانت شقيقته التوأم «أشرف» تدير أضخم مؤسسة لتهرب المخدرات في العالم، وتقيم في قصرها الحفلات الماجنة.

وازدادت الفجوة بين طبقات الشعب الإيراني؛ حتى إن الزائر لمدينة طهران في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين ليُشعر أن مئات السنين تفصل بين جنوب المدينة حيث الفقر والعوز والتخلف؛ وبين شمالها حيث منطقة «شمران» التي يعيش سكانها أقصى درجات الرفاهية في آلاف القصور الفارهة والحدائق الغناء والمسارح والقاعات الخاصة للعب الورق والقمار وتعاطي الأفيون، وكانت نساؤهم يذهبن إلى باريس لتصفيف شعورهن وشراء آخر ما ابتكرته بيوت الأزياء والموضة الباريسية، كما أقام الشاه نفسه في جزيرة «كيش» في الخليج العربي نادياً عالمياً للقمار ينافس أكبر أندية القمار في العالم.

لقد بدد الشاه وأسرته ومخابراته وأجهزته العسكرية والمقربون منه أموال الشعب الذي كان أكثر أفرادهم يعيشون كما لو كانوا في أفقر دولة إفريقية؛ في الوقت الذي تعتبر إيران فيه ثاني دولة مصدرة للنفط في العالم، وأصبح الشعب الإيراني يستورد ٧٠٪ من احتياجاته من المنتجات الزراعية رغم أن البلاد في الأصل بلد زراعي تنتج ما يكفيها. كما بدد الأموال على المشاريع التنموية غير الناجحة، وصفقات التسلح المبالغ فيها، وعلى الخبراء الأجانب الذين كانت تعج بهم البلاد، حتى بلغ عدد الخبراء العسكريين الأمريكيين وحدهم في



إيران عام ١٩٧٧م ٤٥ ألف خبير، وبلغت ميزانية الدفاع عام ١٩٧٦م ٩ مليارات و ٥٠٠ مليون دولار، وهو ما يعادل ميزانية الدفاع لكل من بريطانيا وفرنسا مجتمعين، كما يعادل ما أنفقته إيران على خطة التنمية الخمسية في الفترة ١٩٧٣م - ١٩٧٨م. وعلى الصعيد الخارجي فقد بعثر الشاه الأموال على الدول والجهات الأجنبية والتدخلات العسكرية في الدول المجاورة؛ كاليمن وعمان والعراق وباكستان والجزر الإماراتية.

طغيان الدولة يفجر العنف:

لم يكن ما يُسمَّى برجال الدين الشيعة وحدهم هم الذين يحملون لواء المعارضة ضد النظام البهلوي خلال العقدين اللذين سبقا قيام الثورة، بل كان للمنظمات الشيوعية والقومية الوطنية حضور بارز في حلبة الصراع بين الشاه وجيشه ومخابراته من جهة وبين قوى الشعب. وكان كل من «حزب تودة» الشيوعي ومنظمة «فدائيان إسلام» بزعامة «نواب صفوي»، إلى جانب عدد من المنظمات التي انشقت عن «حزب تودة»؛ تمارس عمليات الاغتيال المنظم لرموز النظام وأجهزته الأمنية، وهي المسؤولة عن المحاولات المتكررة لاغتيال الشاه أو اختطافه، وكان لبعض هذه المنظمات صلات بأطراف خارجية كالاتحاد السوفيتي والصين وكوبا، أو بشيوعيين اليمن الجنوبي، وبالقذافي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بزعامة جورج حبش.

وكان التنظيم الثوري الإرهابي الأكثر أهمية هو ما عُرف باسم «التروتسكيون الإيرانيون»^(١)، وهو تنظيم اشتراكي يقوم بنشاط واسع في أمريكا ودول غرب أوروبا، ويعارض كلاً من موسكو وبكين، وقد أسسه «باباك زاهيري» في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٨م، وكان له نفوذ كبير في دوائر المخابرات المركزية الأمريكية، وعلى اتصال وثيق برجال الكونجرس الأمريكي، وخاصة لجنة الشؤون الخارجية. وازداد نشاط هذه الجهات المعارضة بعد تعيين «ريتشارد هولمز» الذي كان رئيساً سابقاً لجهاز الـ (C.I.A) سفيراً لواشنطن في طهران؛ ليشرّف على تنسيق وتنظيم النشاط المعارض للشاه وإبقائه دائراً في الفلك الأمريكي.

رجال الدين يزرعون بذور الثورة:

رغم وجود لاعبين كثر في حلبة الصراع بين الشعب والشاه؛ فإن رجال الدين الشيعة استطاعوا أن يستثمروا الغضب والاحتقان الشعبي ضد ممارسات بهلوي وأجهزته الأمنية، وأن يُحوّلوا الجماهير الفقيرة المعدّمة التي تشكّل غالبية الشعب الإيراني إلى قنبلة مؤقتة تنفجر في وجه الشاه في الوقت المناسب، لقد استطاعوا أن يوظفوا مبادئ وتعاليم المذهب الشيعي، وخصوصاً عقيدة الإمام الغائب التي كانت في نظر الكثير من الشيعة تعني القعود عن التغيير بانتظار خروجه.

«لقد استطاعت هذه الطبقة من رجال الدين أن توظّف عقيدة الغيبة ونظام التقية - الذي يعطيها الحق أن تُظهر خلاف ما تُبطن حماية للمذهب وقيادته من سطوة خصومه - إلى سلطة مطلقة على أبناء المذهب الشيعي.

(١) نسبة إلى «ليون تروتسكي» الزعيم الروسي الذي كان قائداً للثورة البلشفية في روسيا.



لقد أورث مقتل الحسين أتباع المذهب الشيعي عقدة الشعور بالذنب، ففرض عليها طقوساً كهنوتية حببت إلى الناس لذة الألم، وغذت فيهم الشعور بالندم، وطبعتهم على الرغبة في الانتقام حتى من أنفسهم، وهم ما زالوا ينتظرون عودة إمامهم الذي طالت غيبته فلا تعرف لها نهاية، كما يجعلهم طوع إرادة من يقومون على رعاية المذهب الشيعي نيابة عنه حتى يعود، وأن يقدموا بنفس راضية ليس الولاء المطلق فحسب؛ وإنما خمس صافي أرباحهم للقائمين على أمر المذهب؛ مما جعلهم دولة داخل الدولة ولهم سلطان فوق كل سلطان^(١).

لقد شكّل النصف الأول من عام ١٩٧٧م بداية ظهور رأس الجبل الجليدي الضخم الذي كان مغموراً تحت سطوة وبطش الأجهزة الأمنية للشاه، فقد خرجت لأول مرة مظاهرة ضخمة بعد صلاة الجمعة في مسجد «شاه عبد العظيم» جنوب طهران؛ طافت بالشوارع المحيطة بالمسجد، ورددت شعارات معادية للنظام، وهتفت بسقوط الشاه، ثم تفرقت بعد أن تصدت لها قوات الأمن.

تلا ذلك تطور جديد في المظاهرات الطلابية التي كانت تتم داخل أسوار جامعة طهران؛ إذ خرج الطلاب هذه المرة خارج الجامعة محطّمين للبنوك والمؤسسات التجارية ومنشآت الجامعة نفسها، وحملوا لافتات تنادي بسقوط الشاه؛ مما حدا به إلى تعيين زوجته «فرح» رئيسة مشرفة على الجامعة في محاولة منه لإعادتها إلى حظيرة النظام، وتوفير بعض المتطلبات التي كان ينادي بها الطلاب الغاضبون.

وكانت المرة الأولى التي يظهر فيها رجال الدين الشيعة إلى واجهة الأحداث في السابع من يناير ١٩٧٨م، حين خرجوا يتبعهم طلاب الحوزات العلمية في مدينة «قم» في مظاهرات عارمة مظهرين لثقلهم الجماهيري وقدرتهم على تحريك الشارع، فدمروا كل ما وصلت إليه أيديهم قبل أن تتصدى لهم قوات الأمن ويسقط العديد منهم قتلى أو جرحى.

وبعد أسابيع قليلة من مظاهرات «قم» جاءت أحداث «تبريز» التي تَوَاجَه فيها الشعب لأول مرة مع الجيش منذ عام ١٩٦٣م^(٢)، وكانت أكثر دموية من سابقتها، وشارك فيها الشيوعيون إلى جانب رجال الدين.

توالى الأحداث والمواجهات والمظاهرات في عدد من المدن الإيرانية، وكانت أشرطة الخميني - الذي كان يعيش في منفاه في النجف ثم غادرها بضغط من الشاه إلى باريس^(٣) - تُلهب الجماهير وتدعو إلى التمرد والعصيان؛ رافعاً فيها ما يمكن اعتباره شعارات الثورة؛ بحديثه عن دكتاتورية الشاه، وحرية الصحافة المخنوقة، والأحزاب الممنوعة، والانتخابات المزيفة، والبرلمان الصوري، وفساد التعليم، وتبديد الثروة، ومسوخ الإسلام، والمرأة.

(١) إيران بين التاج والعمامة، أحمد مهابة.

(٢) وهو العام الذي نُفي فيه الخميني إلى النجف في العراق.

(٣) استقبلت فرنسا الخميني بناء على وصية سفيرها في طهران الذي قال: «إن الشاه قد انتهى، وإن صفحة أيامه قد طُويت نهائياً».



الطاغية ينكر وجود النار:

لقد تجاهل الشاه مطالب المعارضة بكل أطيافها، وقلّل من قدرة رجال الدين على تحريك الشارع ضده، وسخر من التحذيرات المتكررة للمقربين منه حول خطورة الموقف، كما تجاهل المطالب السبعة عشر التي تضمنتها الوثيقة التي تقدمت بها سبع وخمسون شخصية وطنية في نوفمبر ١٩٧٨ م؛ مكتفياً بتغييرات شكلية باهتة، وزيادة في رواتب موظفي الدولة، وإطلاق بعض المساجين، وزيارات ممجوجة للمراقد والأضرحة الشيعية بصحبة زوجته وهي ترتدي اللباس التقليدي للمرأة الإيرانية (الشادور)؛ بعد أن كانت تفتخر بعصريتها وتحررها من التقاليد الموروثة!

لكن عجلة الثورة قد بدأت بالدوران باتجاه واحد فقط، فلم تكن هذه القرارات اليائسة قادرة على إيقافها؛ فضايق الخناق حول عنق الشاه، وبلغت قوة المعارضة ومكتسباتها حدّاً لا يمكن التراجع عنه. وكانت منازلات الدماء التي سالت في «قم» و «تبريز» وفي يوم الجمعة الأسود في طهران الذي ذهب ضحيته مئات القتلى من الأطفال والنساء والرجال في أيلول ١٩٧٨ م؛ تلهب مشاعر الجماهير وتدفعهم إلى التحدي والعناد ومواجهة الموت من حيث أراد الشاه وجيشه التخويف بها.

كما لم تستطع حكومة «شهبور بختيار» الائتلافية التي شكّلها بتكليف من الشاه، ولا مجلس الوصاية على العرش، إيقاف السيل الهادر من الاضطرابات والمظاهرات والإضرابات عن العمل، كما كان للدور الذي مارسه الإعلام الغربي - والأمريكي بشكل خاص - الذي وقف إلى جانب المعارضة ضد نظام الشاه أثر فعال في تضيق الخناق عليه.

لقد كان الدور الأكبر في الإسراع بنجاح الثورة للجنرال الأمريكي «هويزر» قائد قوات حلف الأطلسي في أوروبا، والذي مكث طوال شهر يناير ١٩٧٩ م في طهران ولم يعلم الشاه بوجوده إلا بعد عدة أيام، وكان دوره الأبرز هو إقناع ضباط الجيش بعدم مواجهة الشعب - من جهة -، وإقناع الشاه بمغادرة إيران - من جهة أخرى -، وكان له ما أراد؛ فبقي الجيش على الحياد، وغادر الشاه إيران في ١١ يناير قائلاً: «إنه ذاهب في إجازة» (لكنها كانت إجازة أبدية)؛ فخرج سكان طهران يهتفون بالنصر للجمهورية الإسلامية، ويطالبون بعودة مفجّر الثورة «الخميني» الذي وجّه من مقر إقامته بباريس تهنئة للشعب الإيراني، وطالبه بالتظاهر ضد «بختيار» الذي وصفه بالخائن.

الخميني وشعارات الثورة:

وفي الأول من فبراير ١٩٧٩ م وبعد خمسة عشر عاماً في المنفى عاد الخميني إلى إيران على متن طائرة فرنسية حطت في مطار «مهرباد» الدولي بطهران، فاستقبله أنصاره استقبال الإمام الغائب في حشود بشرية هي أشبه بالطوفان، يتقدمهم رجال الدين والعلماء وقادة الأحزاب والجمعيات السياسية. وانحاز الجيش إلى إدارة



الشعب، وخضع لقيادة الخميني الذي شكّل مجلساً للثورة وحكومة مؤقتة بقيادة «مهدي بازرگان»؛ أنهت حكومة «بختيار» الذي اختفى بعد أن رفض المجلس الأعلى للقوات المسلحة تأييده، وأعلن الاتحاد السوفيتي الاعتراف بالنظام الجديد، وكذلك فعل الرئيس كارتر.

استغلّ الخميني الفورة الجماهيرية تجاه الثورة، فكانت أولى الخطوات التي قام بها الخميني بعد نجاح ثورته هي الدعوة إلى استفتاء عام على الهوية الإسلامية للنظام الجديد؛ فكان أن أجاب أكثر من ٩٨٪ من الإيرانيين بـ «نعم لنظام جمهوري إسلامي»؛ بما يحمله هذا الاسم من مشاركة سياسية شعبية منبثقة من النظام الإسلامي كمصدر وحيد للتشريع.

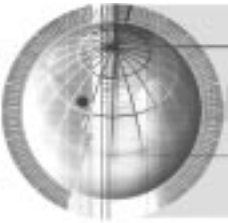
لقد كان من الشعارات التي رفعتها ثورة الخميني: (الاستقلال، الحرية، العدالة، الجمهورية الإسلامية)، حيث أقسم الثوار على تحقيقها، والتفتّ حولها القوى الشعبية بفئاتها المختلفة وطوائفها المتعددة، وهي تتطلع إلى حياة تنهي عهود الاستبداد والدكتاتورية التي حكمت بها إيران طوال الحقب الصفوية والقاجارية والبهلوية، وتسود فيها العدالة والحرية والمساواة المؤسسة على تعاليم الشريعة الإسلامية.

الشعارات تسقط سريعاً:

لقد حمل دستور الحكومة الإسلامية الذي كُتب بإشراف الخميني بعد أن استتبّت الأمور لثورته؛ بذور الانتهاك لهذه الشعارات البرّاقة التي بشرّ بها في خطبه وخطاباته قبل انتصار الثورة وبعدها، وكرّس الفردية في الحكم حين أعطى في مادته الخامسة «للولي الفقيه» - أي نائب الإمام الغائب في ظل استتاره - الذي سُمّي فيما بعد «بالمرشد (رهبر) الأعلى للثورة» السلطة المطلقة على الدولة، فله حق تفسير الدستور، وإلغاء القوانين التي يصدرها البرلمان، وإصدار القرارات المهمة للقوات المسلحة، وإعلان الحرب والسلام، وإقالة رئيس الدولة، وإسقاط أو تخفيف الأحكام القضائية، وتعيين وإقالة رؤساء أبرز الأجهزة الحكومية، وغيرها من الصلاحيات الواسعة. وفي الجملة فقد اجتمعت للمرشد - حسب الدستور الذي وضعه الخميني وفصله على مقاسه - من الصلاحيات ما لم تجتمع لباقي مؤسسات الدولة مجتمعة.

كما أن المادة الأولى في دستور الجمهورية الإسلامية التي نصّت على «أن ينتمي مرشد الثورة ورئيس الدولة إلى المذهب الاثنا عشري»؛ كرّست منذ البداية التوجه الطائفي المتعصب للثورة.

وبالرغم من أن الدستور يكفل الحريات الدينية لكل الأقليات، كاليهود والمسيحيين والزرادشت التي اعتبرها من الأديان الرسمية المعترف بها، إلا أن شعار الحرية هذا الذي رفعته الثورة وتبجح به الدستور تم تمزيقه على وقع البطش والاضطهاد باسم الدين الذي مارسه أجهز الخميني الأُمّنية - على مرأى منه وتحريض - لأهل السنّة أكبر أقلية دينية في البلاد (٢٥ - ٣٠٪ من السكان)، والتي ناصرت الثورة متأثرة بما رفعت من شعارات خادعة. لقد قُتل هؤلاء المتعصبون العلماء والدعاة من أهل السنّة وأسرهم وزوجاتهم، أو سجنوهم تحت



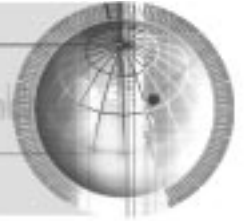
التنكيل والتعذيب وانتهاك الأعراض ، ولم يسلم من بطشهم أحد من العلماء ، وعلى رأسهم الشيخ أحمد مفتي زادة إمام أهل السنة في إيران - رحمه الله - . ومن سلم من العلماء من الموت على أيديهم بعد تعذيبه - وهم قلة - بقي حبيس بيته محروماً من لقاء الناس وهم محرومون من علمه وتربيته ، سعيّاً منهم لتنفيذ مخطط تشيع أهل السنة أو إبادة تشيعهم . أما مناطقهم فمحرومة من أكثر الخدمات التي تُوفّر لبقية مناطق البلاد ، وأما مدارسهم ومساجدهم ومستشفياتهم فكانها من العصور الوسطى قديماً وتخلّفاً وتجهيزاً . وأما طهران فعلى الرغم من وجود كنائس وأديرة النصراني ومعابد اليهود والمجوس والبهائيين والهندوس وغيرهم من الطوائف الضالة فيها ؛ فإنها تظل العاصمة الوحيدة في العالم التي لا يوجد فيها مسجد واحد لأهل السنة . وأما مناصب الدولة فلا يوجد أحد من أهل السنة في عاليها ولا في سافلها ؛ في تعصب مقيت يترحم فيه أهل السنة - وهم الذين اضطهدوا على أيدي جلاوزة الشاه - على ذلك العهد بعد أن اكتشفوا أنهم بمناصرتهم للثورة كانوا «كالمستجير من الرمضاء بالنار» ، ولسان حالهم يقول : «حنانيك بعض الشر أهون من بعض» !

لم يكن أهل السنة فقط هم الذين بطش بهم نظام الخميني بعد نجاح الثورة ممزقاً شعار العدالة والحرية الذي رفعه - وإن كان ضحاياهم هم الأكثر عدداً وما وقع لهم كان الأشد تنكيلاً - ، بل لقد اصطدم حكام إيران الجدد مع «مجاهدي خلق» و «حزب تودة» والأكراد وآخرين ممن ناصرُوا الثورة من الشيعة أنفسهم ، ومن لهم فضل على الخميني نفسه ، لا ينسأه صاحب مروءة ونخوة ؛ من مثل وزير الخارجية السابق بعد الثورة «صادق قطب زادة» الذي حكموا عليه بالإعدام ونفذوا حكمهم فيه ، ورئيس الجمهورية السابق «أبو الحسن بني صدر» الذي تمكن من الهرب واللجوء إلى فرنسا ، ورئيس الوزراء السابق «مهدي بازركان» الذي استقال من رئاسة الحكومة بعد ستة أشهر من تعيينه .

بل لقد امتدت يد الثورة بالأذى إلى الآيات والمراجع الكبار أمثال «شريعة مداري» و «منتظري» ، وغيرهما ممن وجّهوا انتقادات لممارسات الثوريين أو لمفهوم الخميني وتفسيراته لولاية الفقيه وغيرها من مرتكزات العقيدة الاثنا عشرية ، أو لم يكونوا مؤيدين للخط المتشدد الذي انتهجه في الحكم وموقفه من المخالفين ، فمن هؤلاء الآيات مَنْ تَمَّت تصفيته ، ومنهم مَنْ تمّ تحديد نشاطه وعزله عن التأثير في الجماهير .

لقد حطمت هذه الممارسات البشعة لقادة الثورة ضد مخالفينهم في المذهب أو الفكر والاجتهاد تمثال الحرية الذي شيّدته بشعاراتها المرفوعة ، كما مَزَقَت أسطورة العدالة في أروقة المحاكم الثورية التي شكّلها آية الله خلخالي وآية الله بهشتي أول رئيس للسلطة القضائية بعد الثورة ، وحوكم أمامها - في محاكمات صورية - عدد كبير من الساسة والقادة العسكريين الذين كانوا جزءاً من النظام البهلوي السابق ، أو المفكرين الذين عارضوا التوجهات المتطرفة للقادة الثوريين وأعدم عدد كبير منهم .

إن الاصطدام المبكر من قِبَل الخميني ورجال الدين المحيطين به مع عدد من الصحف الصادرة في إيران ، وإغلاق بعضها ، وعزل بعض المحررين في بعضها الآخر لمجرد إبدائها بعض التحفظات على بعض الممارسات



لرموز الثورة رغم أنها كانت تؤيد النظام الإسلامي للجمهورية؛ لهو دليل آخر على زيف الشعارات التي رفعتها الثورة وحشدت خلفها جماهير الشعب الذي عانى طويلاً من غياب الحرية.

وتكريساً لهذا الاتجاه ضد حرية الصحافة؛ صدر قانون المطبوعات الذي يجعل من التعرض للخميني أو لقادة الثورة بالنقد والتجريح جريمة يعاقب عليها بوقف الصحيفة عن الصدور مدة ٦ أشهر.

يصدر هذا القانون في الوقت الذي يُعلن فيه أصحاب رسول الله ﷺ، وعلى رأسهم أبو بكر وعمر وعثمان وأم المؤمنين عائشة - رضي الله عنهم -، من قبل الخميني نفسه في كتاباته، وفي وصيته التي خلفها لأتباعه، ومن قبل خطباء الجمعة من على منابر «طهران» و«مشهد» و«قم»، وعلى صفحات الجرائد التي يشرف عليها متطرفو الثورة من اليمينيين، وأتباع ما يُسمّى بـ «حزب الله» الإيراني أمثال صحيفة كيهان، وصبح، والجمهورية الإسلامية.

لقد أدى الانتهاك المتكرر من قبل الخميني نفسه ومن كبار معاونيه ومن حرس الثورة والمحاكم الثورية للشعارات التي نادى بها الثورة؛ إلى خيبة أمل لدى قطاع واسع من الشعب الإيراني، كما أن الإخفاق الذي مُنيت به الثورة على الصعيد الخارجي، وعجزها عن صنع علاقات طبيعية مع جيرانها أو مع الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا اللتين ساهمتا في إنجاح الثورة؛ كان عاملاً آخر ساعد على زيادة الشعور بالإحباط لدى فئات كثيرة في الداخل وفي الخارج ممن ناصروا الثورة وعقدوا عليها آمالاً عراضاً وأحلاماً وردية جميلة.

لقد رأى العديد من أفراد الشعب الإيراني الوجه القاتم لثورتهم؛ حين بلغ عدد العاطلين عن العمل خمسة ملايين شخص بعد أشهر من قيام الثورة، كما تدهورت قيمة الريال الإيراني إلى نصف قيمته أمام الدولار الأمريكي، وارتفع معدل التضخم، وانخفض تصدير النفط الإيراني إلى السدس؛ وهو الأمر الذي تسبب في حالة من الشلل والركود الاقتصادي؛ خصوصاً بعد رحيل أكثر الأجانب والشركات المتعددة الجنسيات، وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج؛ لانعدام حالة الأمن وصدور العديد من القرارات الاقتصادية المتعجلة غير المدروسة كتأميم البنوك والشركات الصناعية الكبرى. فانهارت الخدمات العامة، وأصبح انقطاع الكهرباء والمياه عن البيوت أمراً معتاداً، وكانت السيارات تقف أمام محطات الوقود في أرتال طويلة جداً في ثاني أكبر بلد مصدر للنفط قبل الثورة.

وأمام هذه الأوضاع المتردية على الصعيد الأمني والاقتصادي والخدمي وأمام غياب الحريات؛ انفجر غضب الأقليات العرقية مطالبة بحقوقها في الحكم الذاتي الذي وعد بها الخميني إذا ما نجحت الثورة، وكان يتم الرد على ذلك بالقمع، والتصفيات الجسدية، وملء السجون بمن وصفوهم بأعداء الثورة وعملاء الشيطان الأكبر وأعوانه!





التغطية على الإخفاق:

ويُجمع العديد من المراقبين على أن عملية احتجاز الرهائن في السفارة الأمريكية بطهران بعد تسعة أشهر من نجاح الثورة؛ كانت عملية مدروسة، قُصد منها صرف الأنظار عن الإخفاق الإداري والاقتصادي والسياسي والدبلوماسي الذي عانت منه الثورة، كما كان من أهدافها التغطية على البطش الذي تمارسه الأجهزة الأمنية والقضائية ضد المخالفين وضد الأقليات الدينية والعرقية. وقد سعى الخميني وأعوانه بهذا الحصار ورفعهم لشعار محاربة الشيطان الأكبر إلى حشد الجماهير الساذجة؛ لتسير خلف الثورة من جديد بعد أن فقد الكثير منها ثقته بها.

الحرب تؤجل الصراع الداخلي:

ربما أدى اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية في سبتمبر ١٩٨٠م، أي بعد حوالي عشرين شهراً من انتصار الثورة، واستمرارها طيلة ثماني سنوات لاحقة؛ دور المسكن للآلام والأمراض التي أخذت تنهش في جسم الثورة الفتية، فقد نجح الخميني وأعوانه من قادة الثورة في تأجيج العواطف وإثارة المشاعر، وإقناع قطاع عريض من الشعب الإيراني؛ بأن الحرب مفروضة عليهم من قِبَل النظام البعثي في بغداد الذي ينفذ إرادة القوى الإمبريالية الغربية والاستكبار العالمي، تسانده القوى الرجعية في الخليج؛ بهدف تدمير الثورة وإسقاط الجمهورية الإسلامية وإعادة الحكم «الشاهاني» إلى إيران، فالتف الشعب من حولهم وحشد كل طاقاته -المنهكة- لدعم المجهود الحربي؛ ناسياً أو مؤجلاً خلافاته مع الثورة وشعاراتها المتهككة.

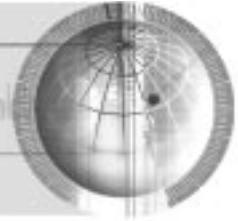
لقد شكّل الزخم الأيديولوجي الذي صاحب قيام الثورة وما تلاها من أحداث وتوترات في العلاقات الخارجية، ومن ثم اندلاع تلك الحرب مع العراق؛ عوامل ساعدت في تأجيل المطالبة الشعبية بمزيد من الحريات السياسية والصحفية والحقوق. وكان لشخصية مرشد الثورة الخميني -حتى موته عام ١٩٨٩م- أثر فاعل في إبقاء القوى المختلفة في الساحة الإيرانية تبدو كأنها تصدر عن رأي واحد، لقد وظف الخميني قدرته الفائقة على توجيه الساحة في جعل الجماهير تلتف حوله وحول شعاراته الثورية، كما كان لنزعتة الحادة وقدرته على الحسم وقمع كل الأفكار والمواقف التي لا تتفق مع خطه المتشدد؛ أثر آخر في كبت أكثر الأفكار التي تدور في أذهان خصومه.

الصراع من جديد:

وبتوقف الحرب العراقية-الإيرانية، وغياب القيادة المقبولة والحازمة، وتراجع الفورة الأيديولوجية والتعبئة الثورية؛ بدأت الساحة الإيرانية مرحلة جديدة من الاختلاف، والنزوع إلى التغيير، واتضح التباين بين التيارات السياسية؛ داخل الإطار الأيديولوجي العام الذي جاءت به الثورة إلى سدة الحكم.

بعد توقف الحرب وموت الإمام المؤسس؛ فَقَدَ التيار المتطرف المعروف بـ«حزب الله» كثيراً من سلطاته في





الداخل بعد أن كان يسعى إلى تصدير الثورة إلى الخارج؛ باعتباره المحرك الأساس للاستراتيجية العسكرية السياسية الإيرانية التي كان شعارها: الطريق إلى القدس يمر بكربلاء وبغداد والرياض والقاهرة وعمان. . وغيرها من عواصم الدول العربية، والتي كان هذا التيار يسعى إلى إثارة الاضطرابات فيها بصفتها جزءاً من أو أداة للاستكبار العالمي الذي يسعى إلى الإطاحة بالجمهورية الإسلامية التي جاءت بها الثورة.

رفسنجاني.. معتدل أم محافظ؟

استلم الاتجاه الذي يوصف بالمعتدل أو «البراجماتي» الواقعي السلطة التنفيذية؛ بانياً استراتيجيته على ثلاثة محاور: إعادة بناء الاقتصاد، وإعمار ما دمرته الحرب، وإعطاء الأولوية للمصالح القومية في السياسة الخارجية. وكان «هاشمي رفسنجاني» الذي وصل إلى رئاسة الجمهورية عام ١٩٨٩م أبرز شخصية في هذا الاتجاه.

استطاع هذا التيار إخراج إيران من انزوائها وعزلتها الدولية مع بداية التسعينيات؛ للتغلب ولو بصفة جزئية على المقاطعة والحصار الاقتصادي والسياسي الأمريكي؛ من خلال كسب الدعم الدولي الذي قدمته بالخصوص أوروبا واليابان وروسيا.

أما على الصعيد الداخلي؛ فقد واجه تيار رفسنجاني - الذي كان يسيطر على المؤسسات الاقتصادية - مشكلات ومقاومة قللت من سرعة تطبيق برنامجه؛ خاصة فيما يتعلق بتقليص الجهاز البيروقراطي الضخم؛ رغم نشاط جماعة «كوادر البناء» التي تعتبر التكتل الأبرز في هذا التيار.

إن استلام التيار المعتدل بقيادة رفسنجاني للسلطة التنفيذية، رغم أنه فرض أطراً جديدة على اتجاهات السياسة والاقتصاد والمجتمع الإيراني كله، لم يكن يعني بحال من الأحوال انفراد بالسلطة أو تنازله عن المبادئ التي قامت عليها الثورة؛ ذلك أن فلول «حزب الله» المتطرف ما زالت تمسك بكثير من خيوط اللعبة السياسية وغير السياسية في الحياة الإيرانية، وإن صاروا بسبب طبيعة المرحلة أقل تشدداً وأكثر واقعية، وقد عُرف هذا التيار في هذه المرحلة باسم المحافظين أو اليمينيين. لقد كان كثير من وزراء رفسنجاني - خصوصاً في ولايته الأولى - من هذا التيار، كما أنهم يسيطرون على مراكز حساسة في منظومة الحكم الإيراني، ومن بينها (مجلس الخبراء) الذي يُعين ويعزل المرشد، و(مجلس صيانة الدستور) الذي يحق له أن يرفض أو يقر قرارات (مجلس الشورى) (البرلمان)، و(مجلس تشخيص مصلحة النظام) الذي أصبح رفسنجاني فيما بعد رئيساً له، والسلطة القضائية والجيش والحرس الثوري والحوزة العلمية؛ بالإضافة إلى المرشد «علي خامنئي» بصلاحياته الدستورية الواسعة؛ باعتباره أقرب إلى المحافظين منه إلى المعتدلين.

إن هذا التيار المحافظ الذي تعتبر رموزه من الجيل الأول للثورة؛ يحاول الإمساك بأصالة الشعارات التي جاءت بها الثورة؛ من خلال المحافظة على إطارها العام، وتأكيد أن الدولة يجب أن تدار عبر المبادئ التي طرحها الخميني؛ حسب فهمه لنظرية «ولاية الفقيه»؛ من خلال تأكيد سلطة مرشد الثورة كمرجع لكل القرارات في الدولة.





الإصلاحيون «ثورة داخل الثورة»:

لقد شهدت السنوات الأخيرة من عهد رفسنجاني (فترة ولايته الثانية ١٩٩٣م - ١٩٩٧م) ظهور جيل جديد من المثقفين الدينيين - سُموا بالجيل الثاني للثورة - الذين جاؤوا بأراء إصلاحية جريئة، حاولوا تمريرها عبر بعض المحاضرات والمجلات الثقافية، ولذلك فقد عُرفوا بالتيار الإصلاحي.

ورغم أن عدداً من رموز هذا التيار قد صاحب الثورة منذ قيامها وأسهم في تأسيس الجمهورية الإسلامية؛ فإن ظهوره كتيار له أطروحاته وتنظيراته وبرامجه الانتخابية قد تأخر إلى أوائل التسعينيات، ثم تُوِّج بوصول أبرز منظريه «محمد خاتمي» إلى رئاسة الجمهورية في انتخابات ١٩٩٧م؛ بعد أن كان قد استقال في حكومة رفسنجاني من منصب وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي بضغط من المحافظين.

لقد كان أفراد الجيل الثاني للثورة - التيار الإصلاحي - في غالبيتهم من صفوف اتسمت بالتشدد الثوري حين كانوا شباباً في العشرينيات وقت قيام الثورة، وانخرط أكثرهم في قوات حرس الثورة أو جهاز المخابرات إبان فترة الحرب مع العراق، وقد درس كثير منهم في أوروبا خلال تلك الفترة أو بعد توقف الحرب ليعودوا وقد تخلوا عن تشددهم الثوري والأيديولوجي؛ متبنين أفكاراً إصلاحية ودعوات إلى إقامة المجتمع المدني والديمقراطية التعددية؛ في ظل الدستور الإسلامي الذي يحكم الجمهورية التي أسسها الخميني وفق المذهب الاثناعشري.

سيطر الإصلاحيون على الحكومة منذ انتصار خاتمي بالرئاسة عام ١٩٩٧م على «أكبر ناطق نوري» مرشح المحافظين، ومن ثم سيطروا على البرلمان في الانتخابات التشريعية التالية؛ حيث فقد المحافظون أغليبتهم التي كانوا يتمتعون بها منذ قيام الجمهورية. كما انضم إلى الإصلاحيين «تجمع كواد البناء والإعمار» الذي أسسه رفسنجاني رغم تصنيفهم في خانة المحافظين المعتدلين سابقاً، كما أيدت تنظيمات ليبرالية وقومية الرئيس خاتمي. وتصنف في خانة الإصلاحيين جميع التنظيمات والتجمعات والجمعيات المهنية التي أيدت الرئيس خاتمي في الانتخابات ودعمت سياساته الإصلاحية، وقد اصطلح على تسمية هذه التنظيمات بـ (تيار الثاني من خرداد) نسبة إلى شهر خرداد حسب التقويم الإيراني، وهو الشهر الذي جرت فيه الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٧م.

ومن أبرز تنظيمات (الثاني من خرداد) المؤيدة لخاتمي حزب «مجاهدي انقلاب إسلامي»، وهو الحزب الأكثر تنظيمياً، وحزب «جبهة المشاركة الإسلامية» الذي يرأسه محمد رضا خاتمي شقيق الرئيس، وهو أكبر التنظيمات الإصلاحية، وحزب «التضامن»، وتجمع «روحانيون مبارز»^(١) لرجال الدين؛ إضافة إلى التنظيم الطلابي الأقوى اليسار وهو «دفتر تحكيم وحدت»^(٢)، إلى جانب تنظيمات قومية وعلمانية أخرى غير معترف لها بالعمل رسمياً.

(١) ترجمته: جمعية علماء الدين المكافحين.

(٢) ترجمته: مكتب دعم الوحدة.



بينما يضم تيار المحافظين جميع التنظيمات والمجموعات المصنفة في خانة اليمين، ومن أبرزها تنظيم «روحانيت مبارز»^(١) الذي يمثل رجال الدين المحافظين، وانشق عنه التنظيم سالف الذكر لرجال الدين الإصلاحيين «روحانيون مبارز». ومن تنظيمات المحافظين جمعية «المؤتلفة الإسلامية»، وتمثل قوى البازار (التجار) ونقابات وتجمعات مهنية وطلابية عديدة.

لقد كانت القضية الأبرز على الساحة الإيرانية خلال العهد «خاتمي» الحالي، وخصوصاً في ولايته الأولى (١٩٩٧م - ٢٠٠١م)، هي القضية الثقافية وإفرازاتها السياسية؛ بدلاً من التنمية الاقتصادية التي كان يتتهجها رفسنجاني.

خاتمي وبروسترويكا الثورة:

لقد حاول «خاتمي» ذو الميول الثقافية والتكوين الفلسفي حينما كان وزيراً للثقافة والإرشاد في عهد رفسنجاني؛ أن يحدث تغييراً ثقافياً في المجتمع الإيراني، إلا أن ضغوط المحافظين اضطرته إلى تأجيل هذه الثورة الفكرية الثقافية إلى ما بعد فوزه بالرئاسة. ولذا فقد كانت أولى الخطوات التي اتخذها أن اختار الدكتور/ عطاء الله مهاجراني المثقف والمفكر التجديدي وزيراً للثقافة، لكنه وبالرغم من أجواء الحرية التي اتسع هامشها إلى حد كبير؛ اضطر هو الآخر بعد أن أدار عجلة التغيير الفكري والثقافي إلى الاستقالة؛ بعد أن تم استجوابه مرتين أمام البرلمان، وضربه من قبل الغوغاء المؤيدين للمحافظين مع رفيقه عبد الله نوري وزير الداخلية السابق أمام الملأ في المسجد بعد صلاة الجمعة وأمام رجال الأمن والشرطة دون أن يحركوا ساكناً.

اتسمت مرحلة «خاتمي» بالسماح بمزيد من الحريات، وخصوصاً الحريات الإعلامية والصحفية، فبعد أن كان عدد المطبوعات الصادرة في إيران ٥٢٠ مطبوعة عام ١٩٩٢م؛ وصل في عام ٢٠٠١م إلى أكثر من ١٠٦٤ صحيفة ومجلة؛ تنطق باللغات المتعددة المعتمدة في جميع أنحاء الجمهورية، وتنتمي إلى كل ألوان الطيف السياسي والفكري والعربي في إيران. كما ازدهرت حركة التأليف والنشر في الحقبة الخاتمية، ووصل عدد الكتب الصادرة كل عام إلى عدة آلاف عنوان جديد، تطرح فيها قضايا فكرية وسياسية لم يكن أحد يجرؤ على الخوض فيها من قبل؛ مثل الحديث عن الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وقبول الآخر، والتعددية، وحرية الرأي، والحوار مع الغرب.

استغل عدد من الإعلاميين الإصلاحيين أجواء الحرية الصحفية والإعلامية - التي فتحتها أمامهم زعيمهم خاتمي - للتأسيس لمناخات مشحونة بسياسة التقريع والنقد الحاد لرموز التيار المحافظ وتكتلاته والنيل من مرتكزاته الدينية والفكرية، والتي كان الحديث عنها قبل عقد من الزمن يعتبر زندقة وتجديفاً يوجب عقوبة الإعدام. لقد شككوا في مفهوم «ولاية الفقيه»، ودور المرشد الأعلى، وقانونية بعض المواد الدستورية، وبموقع

(١) ترجمته: جمعية علماء الدين المناضلين.



رجال الدين المحوري في هرم السلطة في إيران، حتى إن إحدى الصحف الإصلاحية نشرت رسماً كاريكاتورياً صورت فيه أحد أبرز منظّري التيار المحافظ عضو مجلس الخبراء أحد كبار فقهاء الحوزة العلمية بمدينة «قم» خطيب الجمعة في طهران وهو آية الله محمد تقي مصباح يزدي؛ على شكل «تنين» تخرج النار من فمه. وهو الأمر الذي أثار زوبعة من الاحتجاجات؛ خصوصاً من قبل طلاب العلوم الدينية الذين اعتصموا وأضربوا عن الدراسة ولم يعودوا إليها إلا بعد تدخل المرشد خامنئي. بل إن صحيفة إصلاحية أخرى هي صحيفة «حيات نو» أعادت نشر رسم كاريكاتور سبق نشره عام ١٩٣٦م، يصور أحد رجال الدين في إحدى المحاكم الأمريكية وهو يُسحق بإبهام كبير للرئيس الأمريكي الأسبق روزفلت؛ إلا أنها جعلت هذا الرجل المسحوق شبيهاً بالخميني.

وشهد عام ٢٠٠٢م استقالة آية الله جلال الدين طاهري إمام مسجد أصفهان، وهو واحد من كبار علماء الدين الإصلاحيين -الذين تتوافق آراؤهم مع توجهات آية الله العظمى حسين منتظري الزعيم البارز المعارض للخميني- واصفاً رجال الأمن وأنصار حزب الله بالفاشيين المنبوذين والصعاليك الذين ينتهكون المقدسات، ويذبحون الكتاب والشخصيات السياسية، ويمارسون القمع والتعذيب في أبناء الشعب.

المحافظون والرد الأعنف:

لم يقف رجال الدين المحافظون مكتوفي الأيدي أمام ما يعتبرونه عهداً صحفياً وإعلامياً فاضحاً تجاه الثورة ورموزها ومكتسباتها؛ فحرّكوا آلياتهم وأشهرها أسلحتهم التي ما زالوا يتشبثون بها بكل قوة، فأصدر المرشد تحذيراً إلى الصحافة من استغلال حرية التعبير لتمرير مشاريع إيقاعية، كما منع البرلمان من مناقشة قانون الصحافة المقرر من قبل المجلس السابق الذي كان للمحافظين فيه أغلبية معتبرة، كما أصدرت السلطة القضائية أوامر بإيقاف أكثر من عشرين صحيفة من الصحف المحسوبة على الإصلاحيين؛ لكونها تمارس بطروحاتها تهديداً مباشراً للكيان السياسي للدولة ومبادئها الدينية؛ وهو الأمر الذي فجر الاحتجاجات الطلابية الشهيرة في صيف عام ١٩٩٩م التي هزت النظام والبلاد على مدى ستة أيام، وطالبت بإصلاح مسار ثورة الخميني، وتم قمعها بوحشية من جانب حرس الثورة.

كما اجتاحت البلاد في خريف ١٩٩٨م سلسلة من الاغتيالات لعدد من الكتاب والمثقفين الإصلاحيين في ظروف غامضة، وحُكم على عدد من متطرفيهم بالسجن؛ أمثال «أكبر كنجي» و«مسعود بهنود» و«ما شاء الله شمس الواعظين» رئيس تحرير صحيفة «نشاط» الذي نشر مقالات متتالية دعا فيها إلى إلغاء عقوبة الإعدام والقصاص من الفقه الإسلامي؛ بحجة أنها تتنافى مع حقوق الإنسان. كما هاجم المحافظون المؤتمر الذي عُقد في برلين بعنوان (إيران بعد الانتخابات)، واعتُقل أربعة من كبار الإصلاحيين الذين شاركوا فيه، وشُهر بهم، واتهموا بالعمالة للغرب ولأمريكا.

لقد كان الكاتب الأكاديمي «هاشم أعايجاري» هو الأبرز من بين الكتاب المحسوبين على التيار الإصلاحي



الذين مثلوا أمام القضاء ؛ حين حكمت عليه محكمة إيرانية في همدان بالإعدام ؛ بتهمة الإساءة إلى الإسلام والأنبياء بعد أن دعا إلى ما أطلق عليه بروتستانتية إسلامية ؛ في إشارة إلى الدعوة التي أطلقها مارتن لوتر وكالفن لما سُمّي بـ «الإصلاح الديني» بالتمرد على هيمنة الكنيسة الكاثوليكية على حياة الناس في أوروبا في القرون الوسطى ، فقد شبّه «أغاجاري» رجال الدين في إيران وسلطاتهم الواسعة بهيمنة البابا ورجال الكنيسة من الكرادلة والأساقفة على المجتمعات الأوروبية في تلك الحقبة . لكن موجة الاحتجاجات العارمة في الداخل والخارج التي فجرها هذا الحكم ، وخصوصاً في صفوف الحركة الطلابية ، دفعت المرشد إلى التدخل وإلغاء الحكم ؛ مما يشكل اعترافاً بقوة تأثير التيار الإصلاحي وتغلغله في صفوف الطلبة الذين استطاع خاتمي تجييشهم وراء وعوده الانتخابية بمزيد من الحريات والتغيير .

إن هذا الدفاع المستميت من قبل تيار خاتمي وذراعه الطلابية عن الصحافة والصحفيين سائق ؛ إذا علمنا أن الصحافة تمثل المنبر الإعلامي الوحيد لتيار خاتمي لعرض أفكاره ومواقفه ومنازلة رموز التيار المنافس من المحافظين ؛ في ظل انحياز الإعلام المرئي والمسموع للتيار المحافظ ، حيث تخضع مؤسسة الإذاعة والتلفزيون لإشراف المرشد مباشرة .

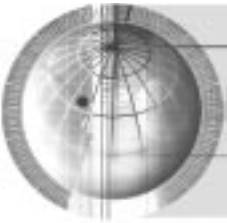
خاتمي بين مطرقة المحافظين وسندان الليبراليين:

لم يفلح خاتمي في جر المعسكر المحافظ إلى تأييد أو على الأقل عدم عرقلة مشروعه الإصلاحي ، والذي وعد به ناخبه في كلتي حملتيه الانتخابيتين .

فبالرغم من فوزه الكاسح بالرئاسة عامي ١٩٩٧م و ٢٠٠١م ؛ فقد أبقى عدداً كبيراً من وزراء حكومته ممن هم أقرب إلى التيار المحافظ منهم إلى تيار خاتمي الإصلاحي ، فقد ظل كل من وزير الخارجية «كمال خرازي» ، ووزير الدفاع «علي شمخاني» الذي ترشح ضد خاتمي على منصب الرئاسة ، و«علي يونسسي» وزير الأمن ، و«بيجان زنكنه» وزير النفط ، في مواقعهم على الرغم من أنهم يدينون بالولاء للمرشد خامنئي وليس للرئيس خاتمي ، وهو ما يعني استمرار هيمنة خامنئي ، ومن ثم التيار المحافظ ، على أهم المواقع الوزارية .

لقد أخفق خاتمي على مدى سبع سنين في السلطة في تحقيق الاختراق المنشود في مجال الإصلاح الذي بشر به أنصاره ، خصوصاً من الطلاب والشباب والنساء ، بالرغم من سيطرة تياره الإصلاحي على السلطتين التنفيذية والتشريعية . ويمكن للمراقب توقع هذا الإخفاق من خلال النظر إلى خاتمي وتياره الإصلاحي ؛ باعتباره الباب الذي يفصل بين جيلين متناحرين من أجيال الثورة .

فالمحافظون الذين يسيطرون على أغلب الأجهزة الفاعلة والمؤثرة في النظام ويعرقلون إصلاحات خاتمي ؛ يخشون من أن يؤدي السماح بتمرير الإصلاحات التي ينادي بها خاتمي وأنصاره إلى تقليص نفوذهم وهيمنتهم على نظام الحكم الذي سيطروا عليه منذ نجاح الثورة . ويرى المحافظون أن سيطرة التيار الإصلاحي والليبرالي



على مجريات الأمور في إيران؛ ستؤدي إلى تقويض الأركان التي بُنيت عليها الثورة، ويلبي بالضرورة تطلعات أعدائها في الداخل والخارج؛ خاصة الشيطان الأكبر الذي كشف ضغوطه السياسية والدعائية ضد إيران بعد إسقاط نظام البعث في العراق؛ على الرغم من التعاون الذي أبدته الأجهزة الأمنية في إيران مع أمريكا خلال الحرب على أفغانستان التي أطاحت بنظام حكومة طالبان؛ خصوصاً فيما يتعلق بملاحقة وتسليم المجاهدين العرب الذين تتهمهم أمريكا بالانتماء إلى تنظيم القاعدة.

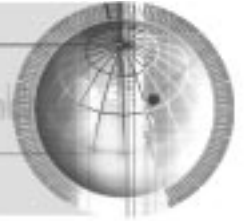
وغلاة الإصلاحيين والليبراليين يتهمون الرئيس خاتمي بالتخاذل أمام المحافظين، وخذلان الأغلبية الساحقة من الجماهير الذين صوّتوا لانتخابه، وعدم استثماره للرصيد الشعبي الذي يتمتع به للدفع بإصلاحاته نحو التنفيذ. إلا أن خاتمي الذي يعتبر نفسه ابناً باراً للثورة ولتعاليم الخميني؛ لن يجعل من نفسه جورباتشوف إيران؛ معرضاً بإصلاحاته غير المتأينة ومصادمته للمحافظين مستقبل الثورة للخطر، ولذلك فهو يريد أن يمسك العصا من الوسط للموازنة بين جيل الثورة الأول من المحافظين الذين يسعون لإبقاء معظم الصلاحيات في يد المرشد وعدد قليل من رجال الدين في المجالس العليا للدولة، والتمسك بتعاليم الخميني حسب تفسيرهم لها، وبين ما يطلق عليه الجيل الثالث للثورة، وهم أغلب طلاب الجامعات وصغار المهنيين وبعض التجمعات النسائية؛ بالإضافة إلى بعض الليبراليين من متطرفي الجيل الثاني الإصلاحي الذين يسعون إلى التحرر من القيود الإسلامية ومن سلطة رجال الدين، ويطالبون بمزيد من الحريات الشخصية والسلوكية والإعلامية، وينادون بالانفتاح على الغرب وعلى أمريكا بشكل خاص، وهتفوا (الطلاب) لأول مرة في تظاهراتهم في منتصف عام ٢٠٠٣م: «ليشلق المرشد»، «الموت لخامنئي».

إنه لا بد من الإشارة هنا إلى وجود تيار متشدد بين أوساط الجيل الثالث من الطلاب، ينتمي إلى «حزب الله» الذي كانت له السيادة في السنوات الأولى من الثورة، وهذا التيار الجديد لا ينادي بالتمسك بالمبادئ التي قامت عليها الثورة فحسب، بل يؤمن بممارسة العنف ضد من يطالبون بالإصلاح. ورد في افتتاحية العدد الأول من «منشور برادري» (منشور الأخوة)، وهي الصحيفة الناطقة باسم جماعة «فدائي الإسلام» التي عادت للصدور من جديد بعد توقف طويل: «لقد جئنا لنقول: أيها المتحصنون للصوم، أيها المتحفزون المجرمون، أيها الثعالب القذرة، ها هو الجيل الجديد لفدائي الإسلام قد أمسك راية الجهاد مثل (نواب صفوي) مباعاً مع أبناء الخميني الكبير من جنود التعبئة العامة (الباسيج) زعيمه وقائدة تحت ظل ولاية إمام الزمان، ومستعداً لاقتلاع الظلم والفجور في العالم».

أمريكا وتأجيج الصراع:

كما حالت الحرب العراقية-الإيرانية دون تفجر الخلافات بين التيارات التي صنعت الثورة؛ فقد كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م والعدوان الأمريكي على أفغانستان سبباً في تهدئة الصراع بين المحافظين والإصلاحيين، حين شغل الجميع كما شغل العالم بأسره بتداعيات تلك الأحداث، كما أن نزوح خاتمي إلى التهدة بعد فوزه بانتخابات عام ٢٠٠١م بولاية ثانية قد خفف من حدة هذا الصراع.





إلا أن مرحلة التقاط الأنفاس كانت قصيرة جداً، فقد أشعل العدوان الأمريكي على العراق، واقترب موعد الانتخابات النيابية في إيران المقررة في العشرين من فبراير ٢٠٠٤م؛ الحرب التي لم تكن قد وضعت أوزارها بعد بين التيارين اللذين يتنازعان الحياة السياسية والفكرية والدينية في إيران.

ورغم أنه من المستبعد أن تلجأ أمريكا إلى تكرار تجربتها الأفغانية أو العراقية في إيران؛ فإن ضغوط إدارة بوش واليمين المتطرف في الحكومة والكونجرس؛ ستستمر وربما تتصاعد مع اقتراب موعد الانتخابات الأمريكية، خصوصاً في إبقاء ملف الأسلحة النووية ساخناً، وتشجيع الحركات الطلابية والنسائية وجمعيات حقوق الإنسان، ودفعها إلى مزيد من الضغط على المحافظين؛ في محاولة لمنع إيران من التأثير في مجريات الأحداث في العراق - من جهة -، وبغية التغطية على الإخفاق الأمريكي هناك بعد تصاعد أعمال المقاومة العراقية - من جهة أخرى -، كما أن تكوين نظام إيراني يكون لليبراليين المواليين للغرب اليد العليا فيه مطلب ثابت في السياسة الخارجية الأمريكية.

لقد وجه بعض أقطاب المحافظين اتهامات للإصلاحيين بتلقي رشاوى أمريكية وخيانة الثورة، فقد تحدث خطيب مسجد طهران آية الله مصباح يزدي عن معلومات تؤكد أن مسؤولين في حكومة خاتمي تلقوا هذه الرشاوى. غير أن هذه الاتهامات لم تثن الحركة الطلابية وأقطاب التيار الإصلاحي من الاستمرار في توجيه انتقاداتهم لسيطرة المحافظين وعرقلتهم للإصلاحات، ووقوفهم ضد إرادة الشعب الذي صوّت بشكل كاسح لانتخاب خاتمي في كلتي ولايتيه.

لقد باتت التيارات الإصلاحية تستند إلى التهديدات الأمريكية لإيران؛ كمسوّغ للدعوة للإسراع بتطبيق الإصلاحات السياسية والدستورية والاجتماعية الداخلية؛ بحجة سحب الذرائع التي تطرحها أمريكا بغية إسقاط نظام الجمهورية الإسلامية.

بادرت مجموعة كبيرة من أعضاء مجلس الشورى (١٢٧ عضواً) ينتمون إلى التيار الإصلاحي؛ بتوجيه رسالة صريحة ومفتوحة إلى مرشد الثورة خامنئي، حملته فيها مسؤولية انتقال إيران إلى الدكتاتورية والاستبداد الذي ربما يسفر عن الانهيار الشامل والتسليم للأجنبي؛ ما لم يتحرك سريعاً نحو الموافقة على تعزيز صلاحيات رئيس الجمهورية، وتغيير قانون الانتخابات (أي تقليص مجلس صيانة الدستور الذي يسيطر عليه المحافظون ويقفون ضد ترشح الإصلاحيين للبرلمان). كما طالبوا المرشد بالعودة إلى ما أسموها بتعاليم الخميني، والذي أوصى بأن تكون المرجعية والاحتكام لرأي الشعب، وليس لرأي فرد حتى لو كان هو مرشد الثورة أو الولي الفقيه، وطالبوه بتجرع السم في ذلك كما تجرعه الخميني حين أعلن الموافقة على وقف الحرب مع العراق.

في هذه الأثناء دعت نحو ١١٦ شخصية سياسية وأكاديمية وصحفية من الليبراليين والإصلاحيين الإيرانيين إلى أخذ العبرة مما حدث في العراق وأفغانستان المجاورتين لإيران؛ وإجراء إصلاحات عميقة داخل مؤسسات



النظام الإسلامي في إيران؛ تشمل القضاء، ومجلس صيانة الدستور، وتعزيز صلاحيات رئيس الجمهورية والبرلمان؛ في مواجهة السلطات شبه المطلقة للمرشد الأعلى للثورة أو الولي الفقيه.

المحافظون في سباق خاسر مع الزمن؛

لا يبدو أن لدى المحافظين كبير استعداد للتخلي عن بعض صلاحياتهم الواسعة في الحكم؛ خاصة فيما يتعلق بمجلس صيانة الدستور وحقه في رفض المرشحين لمجلس الشورى (البرلمان)، فقد رفض المجلس الموافقة على ترشح ٤٠٠٠ شخص يمثلون نصف مرشحي الإصلاحيين للانتخابات البرلمانية في ٢٠ فبراير ٢٠٠٤م، وتم تخفيض هذا العدد إلى ٢٥٠٠ بعد تدخل المرشد واحتجاجات الإصلاحيين التي وصلت إلى حد تلويح خاتمي ووزرائه بالاستقالة.

يحدث ذلك رغم إدراك المحافظين لحقيقة أن تركيبة المجتمع الإيراني ليست في مصلحة أطروحاتهم؛ ذلك أن ٧٠٪ من عدد السكان الذي يبلغ حوالي ٦٨ مليون نسمة هم دون سن الثلاثين؛ أي أنهم ولدوا أو ترعرعوا بعد قيام الثورة، ولذا فهم أقل ارتباطاً بأدبيات الثورة وأيديولوجياتها، ويتطلعون في الوقت نفسه - في ظل عجز التعاليم الشيعية عن المنافسة - إلى أن يعيشوا عصرهم بما فيه من انفتاح وعولمة وموجات تغريبية؛ جعلت من عودة أجواء الانغلاق التي مارستها الثورة على أجيالها الأولى تبدو ضرباً من المحال.

ولعل ما يكشف عن إخفاق المحافظين هو عجز ثورتهم عن حشد الأجيال اللاحقة وراء مبادئها وتعاليمها الدينية والسياسية، فالاستطلاع الذي أجرته إحدى الجهات الحكومية الإيرانية؛ جاء فيه أن ٦٥٪ من الشباب الإيراني ينظرون إلى الولايات المتحدة الأمريكية نظرة إيجابية مغايرة تماماً للنظرة الرسمية للثورة التي جعلت من أميركا شيطانها الأكبر تُفتتح الخطب بلعنها، وأُخذت من ترديد الشعارات المعادية لها والهتاف بسقوطها أوراداً تُتلى كل صباح ومساءً، وشعارات تُرفع وتردد في كل مناسبة دينية وسياسية داخل البلاد وخارجها.

وتكون الصورة مخيفة والإخفاق أعمق إذا ما نظر إلى الأرقام التي كشف عنها رئيس الشؤون الثقافية في بلدية طهران الشيخ «محمد علي زام» أوائل عام ٢٠٠٣م عن حالة الالتزام الديني والمظاهر السلوكية لدى الإيرانيين، وخاصة قطاع الطلاب والشبان، في مؤتمر صحفي لا تنقصه الصراحة والشفافية، فقد كشف في أرقامه أن نسبة غير المصلين تجاوزت ثمانين بالمائة (٨٠٪)، وأن أكثر من ٦٠٪ ممن هم في سن المراهقة فما فوق يمارسون الإباحية الجنسية، وقد تزايدت حالات الزنا بنسبة ٦٣٥٪ خلال السنتين الماضيتين فقط، وانخفض معدل عمر الزناة من ٢٧ إلى ٢٠ سنة، وبلغت نسبة المدمنين على المخدرات ٢٠٪.

يحدث هذا ولما تجتاز الثورة ربع قرنهما الأول، وهي التي جاءت - بزعم قادتها - لردّ الناس إلى دينهم، ولا يزال المحافظون يمارسون أقوى درجات الرقابة والوصاية على الإعلام الرسمي للدولة، وفيها نصف مليون رجل دين مسجلون رسمياً.

يتبين من هذه الأرقام حجم الدجل الذي مارسه الخميني حتى وهو يلاقي ربه عز وجل؛ حين زعم في وصيته قبل هلاكه منتصف عام ١٩٨٩م: أنه «لا يعلم مجتمعاً من المجتمعات عاش على وجه الأرض أفضل من المجتمع الإيراني الذي خلفه وراءه»، وتبلغ به الجرأة والوقاحة حين يرفع منزلة نفسه أعلى من منزلة الرسول ﷺ



قائلاً: «حتى ولا مجتمع الصحابة الذين توفي عنهم نبي الله». ولعله - عليه من الله ما يستحق - لم يشأ أن يناقض نفسه وهو الذي تنضح كتبه وخطبه بتكفير الصحابة.

لقد جاء هذا الدين صالحاً لكل عصر، وهو الذي أخرج الناس من جاهليتهم الأولى، وهو قادر - كما أراد الله له بجعله الدين الخاتم - أن يخرجهم من كل الجاهليات اللاحقة، ولكن المنهج العقدي الذي قامت عليه الثورة الإيرانية وبشرت به بما انطوى عليه من خرافة، وتكذيب للسنة، وتشكيك بالقرآن، وزعم تحريفه، وبإلغائه للجيل الذي يقتدى به بتكفيره للصحابة، وتقديسه في الوقت نفسه للملايكة المؤيدين للثورة الذين اكتشف المجتمع فساد كثير منهم وجشعهم في أكل أموال الناس بالباطل، وبتشريع الانحلال الخلقي عبر ما يُسمى بنكاح المتعة الذي خففوا من شروطه وفتحوا له أماكن تكاد لا تختلف عن المواقير في قليل ولا كثير. . هذا المنهج فقد القدرة على صنع مجتمع أقرب إلى الله وإلى ما جاء به رسول الله ﷺ، وعجز بكل الإمكانيات التي أتاحت لرجال الدين المحافظين عن أن يحصن المجتمع والشباب من موجات التغريب والعلمنة والتعلق بتقليد الأجنبي الكافر الذي جعلت الثورة العداء له مبدأ أصيلاً من مبادئها.

من الناحية الاقتصادية والمعيشية؛ لم تستطع إيران أن تنتقل من إيران الثورة إلى إيران الدولة، ولذلك لم تتحقق كثير من الإنجازات على المستوى الشعبي عبر ربع قرن من الزمن، فطبقاً للإحصاءات الرسمية يعيش أكثر من ٢٠٪ من الشعب تحت خط الفقر، ومعدلات البطالة التي بلغت نحو ٣٠٪ تدفع ما يقرب من ١٨٠ ألف جامعي إيراني إلى الهجرة كل عام من دولة نفطية كبيرة، حتى وصل الأمر إلى أن عدد الأطباء الإيرانيين في كندا - حسب بعض التقارير - أكثر من عددهم في إيران نفسها.

الثورة إلى أين؟

إن المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي في إيران؛ يوحي بأن مستقبل البلاد أصبح في مهب الريح ومفتوح لكل الاحتمالات، فالانتخابات التشريعية السابعة ستعقد - قبل أن يتمكن القارئ الكريم من قراءة هذه المقالة - بعد أن أصر المرشد على عقدها في موعدها المحدد (٢٠ فبراير ٢٠٠٤م)، وقد حُرِمَ من خوضها عدد كبير من مرشحي الإصلاحيين - كما ذكر سابقاً -، وأعلنت بعض الأحزاب الإصلاحية الكبرى وعلى رأسها حزب جبهة المشاركة الإسلامية مقاطعتها، كما سيقاطعها عدد كبير من المرشحين الذين وافق مجلس صيانة الدستور على ترشحهم - بلغ عددهم أكثر من ٦٠٠ مرشح - احتجاجاً على منع زملائهم، وقد تقلص لذلك أغلبية الإصلاحيين التي تمتعوا بها خلال الدورة المنتهية، ويرى أكثر المراقبين أن المجلس القادم سيسيطر عليه المحافظون نتيجة حرمان أبرز مرشحي الإصلاحيين، كما يتوقع أن تنخفض نسبة المشاركة الشعبية في الاقتراع إلى مستويات متدنية.

ومن جهة أخرى؛ فإن ولاية خاتمي الثانية ستنتهي في منتصف عام ٢٠٠٥م، ولا يحق له الترشح لأكثر من ولايتين متتابعتين حسب الدستور الإيراني، ولا يبدو في الأفق شخصية أخرى ترتضيها الجماهير الإصلاحية ذات الثقل الانتخابي الواسع، وتستطيع في الوقت نفسه أن تتعايش مع المرشد ومع المحافظين الذين يسيطرون على المجالس المهمة في الدولة؛ وهم قادرون على عرقلة إصلاحاته كما فعلوا مع خاتمي على مدى ثماني



سنوات، كما أن خلافة المرشد خامنئي في حال غيابه ليست محسومة لأحد، وقد يفتح غيابه باباً من النزاع بين رجال الدين على هذا المنصب مطلق الصلاحيات، والذي بدوره سيفتح ولا شك جدلاً حول حجم هذه الصلاحيات.

ذلك كان على المستوى الرسمي، أما على المستوى الشعبي فقد يدفع يأس الجماهير من الإصلاح عبر البرلمان بالوسائل السلمية والديمقراطية في ظل منظومة الحكم التي يسيطر عليها المحافظون؛ خصوصاً بعد إخفاق تجربة خاتمي معهم - رغم ما كان يتمتع به من قدرات شخصية -، قد يدفع هذا اليأس الجماهير المنادية بالإصلاح إلى الاعتقاد بأن الطرق السلمية لحزبة هيمنة المحافظين الرافضين للإصلاح مسدودة، ومن ثمّ فلا بد من التفكير في طرائق أخرى قد يكون العنف والتمرد والعصيان بعض وسائلها، أو ما يمكن أن يطلق عليه ثورة داخل الثورة لكنها أكثر دموية، وربما أبعد بكثير من ثورة خاتمي السلمية التي أخفق في تحقيقها.

لعل ما يتمنى المؤمنون الصادقون في إيران وخارجها أن يروه؛ هو أن يكون للإصلاحيين المعتدلين الكلمة العليا في منظومة الحكم الإيراني؛ أملاً أن يكونوا أقل تعصباً تجاه الأقليات في البلاد خصوصاً من أهل السنة، وخارج البلاد تجاه الدول المجاورة لإيران، وخصوصاً فيما يتعلق بالنزاع بين أهل السنة والشيعة في العراق، وهي القضية المرشحة لمزيد من التوتر والسخونة حسب ما تنذر به الأوضاع الراهنة هناك.

إن استلام الإصلاحيين المعتدلين للحكم في إيران سيقطع الطريق على متطرفي الإصلاحيين أو الليبراليين العلمانيين الذين يسعون إلى الانسلاخ من الدين، وإزالة كل سلطان للشريعة على الناس والانفتاح الكامل على الغرب وعلى أمريكا، ودعم كل حركات العلمنة في المنطقة، وهو الأمر الذي سيعرض الناس لمزيد من الفتنة والافتتان بمظاهر الكفر والانحلال، ويعطي الفرصة للفساق والعلمانيين ليشتموا بأهل الحق والدين من الدعاة المخلصين في سائر البلاد الإسلامية، وكأن إخفاق رجال الدين في إيران يحسب عليهم، وكل منصف يعرف أن الأمر ليس كذلك، فلم تكن الثورة ثورتهم ولا الإخفاق إخفاقهم.

المراجع:

- ١ - أحمد مهابة، إيران بين التاج والعمامة.
- ٢ - محمد صادق الحسيني، إيران سباق الإصلاح من الرئاسة إلى البرلمان.
- ٣ - د. محمد الغريب، وجاء دور المجوس.
- ٤ - سعيد برزين، التيارات السياسية في إيران (١٩٨١م - ١٩٩٧م).
- ٥ - عبد المالك سالم، مستقبل الثورة الإيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- ٦ - رؤية نقدية للصحافة الإصلاحية في إيران، جريدة أخبار الخليج البحرينية.
- ٧ - د. محمد سعيد عبد المؤمن، صراع الحرية في إيران (إسلام أون لاين).
- ٨ - مجموعة مقالات حول إيران، (موقع الجزيرة).
- ٩ - أمير سعيد، في ذكرى المظاهرات الإيرانية، (موقع مفكرة الإسلام).

